المخزونات الأميركية أقل من 5.6 بالمئة عن متوسط 5 أعوام

تزايد نشاط مصافي التكرير يرفع واردات آسيا من النفط

توقع تقرير اقتصادي صادر عن شركة «إف.جي.إي» للاستشارات الاقتصادية، زيادة استهلاك النفط الخام في آسيا باطراد خلال الربع الأخير من العام الحالي، مدعوما بتخفيف القيود التي تم فرضها لاحتواء فيروس كورونا المستجد والطلب على وقود التدفئة خلال فصل الشتاء.

ونقلت وكالة بلومبيرج للأنباء عن تقرير الشركة القول إنه من المتوقع نمو الطلب على المنتجات النفطية الأساسية بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الحالي، مع حدوث بعض التحول من الغاز الطبيعي إلى النفط بسبب ارتفاع أسعار الغاز بصورة كبيرة.

وأشارت «بلومبيرج» إلى إن إصدار الصين لمجموعة جديدة من حصص الاستيراد للنفط الخام سيؤدي إلى زيادة تدفق الخام إلى آسيا، مع توقع مصافي التكرير المستقلة استغلال كامل حصصها بنهاية العام الحالي.

وتسعى شركات التكرير إلى شراء مزيد من النفط الخام بعقود قصيرة الآجل من الشرق الأوسط وروسيا وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار العقود الفورية للخام.

وقالت شركة الاستشارات «جيه إل سي»، إن مخزونات النفط الخام في المصافي الصينية تراجعت إلى حد ما، بعد انخفاض الواردات على أساس سنوي هذا العام.

وقالت الشركة البارحة الأولى، «إن عمليات التكرير ظلت في (أكتوبر) عند مستواها نفسه، على الرغم من أن المصافي التي تديرها الدولة تعتزم زيادة الإنتاج في (نوفمبر).

ومن أجل زيادة التكرير، قد تنسق الحكومة لاستخدام جزء من احتياطي البترول الاستراتيجي لمصانع التكرير القريبة التي تواجه عجزا. وقد يرتفع إنتاج الديزل في الصين 15 في المائة في (نوفمبر). وأضافت الشركة أن أزمة نقص الإمدادات في الصين قد تقل حدتها بحلول نهاية العام.

وأظهرت بيانات صادرة عن الهيئة الوطنية للإحصاء، أن إنتاج الصين من النفط الخام ارتفع في (سبتمبر) 3.2 في المائة على أساس سنوي إلى 16.61 مليون طن.

وارتفع إنتاج النفط الخام بواقع 0.9 في المائة على أساس شهري، وبلغ متوسط الإنتاج ي من النفط الخام في الصين 554 ألف طن. كما أظهرت البيانات أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، بلغ إجمالي إنتاج الصين من النفط الخام 149.84 مليون طن، بزيادة سنوية قدرها 2.5 في المائة.

وسجلت أسعار النفط الخام تراجعات إلى أدنى مستوى في أسبوعين وذلك تفاعلا مع بيانات تكشف عن نمو جديد في المخزونات النفطية الأمريكية بالتزامن مع عودة ارتفاع مستوى الإصابات الجديدة بفيروس كورونا في أوروبا والصين ما جدد المخاوف من تعافي الطلب العالمي على النفط الخام.

ويتأهب وزراء الطاقة في أوبك+ لعقد الاجتماع الشهري للمجموعة لتحديد مستوى إمدادات كانون الأول (ديسمبر) المقبل وذلك الخميس المقبل مع تدارس وضع السوق في ضوء المتغيرات الجديدة التي تساعد على البقاء في إطار السياسات الحذرة في زيادة الإمدادات خاصة مع تجدد أزمة وباء كورونا وارتفاع المخزونات الأمريكية واحتمالية عودة الصادرات النفطية الايرانية.

السعودية تستبعد خفض ضريبة القيمة المضافة قبل سنوات

محمد الجدعان

استبعد وزير المالية السعودي محمد الجدعان، أن يكون هناك خفض لضريبة القيمة المضافة في فترة قريبة، مشيرا أنه متى تحسنت المالية العامة بعد عدة سنوات، سيتم النظر فيها.

وكانت السعودية رفعت ضريبة القيمة المضافة من 5 إلى 15 بالمئة اعتبارا من يوليو 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد، وتراجع أسعار النفط حينها.

وقال الجدعان في مقابلة مع قناة «الشرق بلومبرغ» السعودية، «إن الهدف من ضريبة القيمة المضافة، هو التعامل مع صدمة جائحة كورونا».

وقال: «لكن متى تحسنت المالية العامة بعد عدة سنوات، على الأرجح خلال 5 سنوات، سيتم النظر فيها.. لكن لن يكون هناك خفض لضريبة القيمة المضافة في فترة قريبة».

وتوقع الوزير، أن تسجل الميزانية العامة للمملكة عجزاً نهاية هذا العام، وقال: «أية زيادة في بنود الإنفاق العام مستقبلا بما فيها رواتب موظفي الحكومة ستكون لتغطية التضخم، فيما الاتجاه الأساسي سيكون لضبط الإنفاق رغم ارتفاع الايرادات».

وكانت الميزانية السعودية قد حققت في الربع الثالث من العام الحالي فائضا بقيمة 6.7 مليارات ريال (1.8 مليار دولار)، كأول فائض فصلي منذ الربع الأول من عام 2019.

تركيا أمام مرحلة اقتصادية يتصدرها تدفق الاستثمارات

قال مستثمرون أتراك وأجانب، إن تركيا ستكون خلال الفترة المقبلة محط اهتمام ونشاط المستثمرين الأوروبيين، الذين سيزيدون حجم استثماراتهم، بعد أن بدأت مؤخرا بعض الشركات العالمية بتوجيه إنتاجها واستثماراتها إلى تركيا.

ومؤخرا، وجهت بعض الشركات العالمية العاملة في قطاعات الأثاث والمنسوجات والأدوية والتعبئة والتغليف، إنتاجها واستثماراتها إلى تركيا، بعد الاضطرابات الخطيرة التي تعرضت لها حركة التجارة العالمية.

ومع بدء مرحلة الانتعاش الاقتصادي، أدت الانقطاعات التي أصابت سلاسل الإنتاج وخاصةً في البلدان الآسيوية، إلى نشوء عجز في مواجهة الطلب المتزايد.

ووجهت العديد من الشركات الأوروبية وعلى رأسها، شركة الأثاث السويدية الشهيرة «ايكيا» (IKEA)، وشركة الملابس الجاهزة (LPP) ومقرها بولندا، مراكز إمداداتها إلى مراكز أقرب وأكثر استقرارًا مثل تركيا.

كذلك، من ضمن الشركات الأجنبية «بورينغر إنغلهايم» (Boehringer Ingelheim)، وشركة «دي دبليو روسابليس» (DW Reusables) الدولية ومقرها بلجيكا.

وقال ماريك نوفاكوفسكي، رئيس غرفة التجارة التركية البولندية، إن بيئة الاستثمار والحوافز في تركيا جيدة للغاية، وأن هذا الوضع سيزيد من اهتمام المستثمرين البولنديين بتركيا.

وأضاف نوفاكوفسكي لمراسل الأناضول: «تركيا شهدت خلال المرحلة الماضية إقامة مجموعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرها بلدان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استثمارات أخرى من مختلف أنحاء العالم».

وقال: «الصناعات الكيميائية التي تدخل في صناعة السيارات والبناء تعتبر في طليعة القطاعات التي ستشهد اقبالا من قبل المستثمرين البولنديين».

«لقد تمكنت تركيا خلال المرحلة الماضية، من تطوير البنية التحتية اللوجستية وافتتاح خطوط مهمة للسكك الحديدية».

إضافة إلى ما سبق، فإن البلدين تركيا وبولندا يستعدان لافتتاح خط للسكك الحديدية، ما يعني توفير مزيد للدعم اللوجستي للشركات العاملة في البلدين، بحسب نوفاكوفسكي.

وزير البترول المصري: زيادة صادراتنا من الغاز ستقلل أثر ارتفاع أسعار النفط

طارق الملا

قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري، طارق الملا في مقابلة مع العربية، إن القاهرة تخطط لزيادة صادراتها من الغاز الطبيعي، وذلك في محاولة لتقليل الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط في الموازنة.

وأضاف أن ارتفاع أسعار النفط سيؤثر على مصر كمستورد صاف للنفط، مشيرا إلى أن بلاده ستقلل الأثر السلبي لارتفاع أسعار النفط على الموازنة عبر زيادة صادرات الغاز الطبيعي.

وأوضح أن ارتفاع أسعار النفط ستؤثر على واردات مصر من المنتجات البترولية. وذكر أن الحكومة المصرية لا تدعم أيا من المنتجات البترولية وأي زيادة في الأسعار يتم مراجعتها. وأشار إلى أن دعم المحروقات مرفوض تماما من قبل الحكومة المصرية.

البحرين تخطط لمشاريع استراتيجية بقيمة 30 مليار دولار

أعلن مجلس الوزراء البحريني، عن خطة جديدة تستهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن المالي، وإطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة 30 مليار دولار. وقال مجلس الوزراء في بيان، إن خطة التعافي الاقتصادي تتضمن تحقيق أولويات تتضمنها برامج عدة، تتمثل في خلق فرص عمل واعدة، وجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل.

وحسب البيان، تهدف الخطة إلى توظيف 20 ألف بحريني سنوياً في الاقتصاد، و تدريب 10 آلاف بحريني سنوياً حتى عام 2024.

كما تشمل الخطة تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب استثمارات مباشرة بقيمة تفوق 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023.

وأشار البيان إلى إطلاق مشاريع استراتيجية بقيمة تفوق 30 مليار دولار، وتنمية القطاعات الواعدة بما يسهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5 بالمئة في 2022.

كما تركز الخطة على تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، من خلال هدف تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي فيروس كورونا، مسجلا انكماشا بنسبة 5.81 بالمئة خلال 2020، فيما واصل الانكماش خلال الربع الأول 2021 بنسبة 2.11 بالمئة، ثم تعافي بنسبة 5.7 بالمئة في الربع الثاني.

وتستهدف البحرين الوصول إلى التوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات الحكومية بحلول 2024، أي إقرار موازنة صفرية تتساوى فيها الإيرادات والنفقات دون تسجيل عجز.

إندونيسيا تسجل في أكتوبر أعلى تضخم على أساس سنوي في 5 أشهر

أظهرت بيانات نشرها مكتب الإحصاء الإندونيسي أن أسعار المستهلكين في البلاد ارتفعت في أكتوبر بأعلى معدل في خمسة أشهر. وارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 1.66 على أساس سنوي في أكتوبر، بعد ارتفاع بنسبة 1بالمئة في سبتمبر. وهو ما جاء متماشيا مع توقعات الخبراء.

وبهذا يكون التضخم في أكتوبر هو الأعلى منذ مايو عندما بلغ 1.68بالمئة . ما التضخم الأساسي فسجل 1.23بالمئة في أكتوبر. وكان الخبراء يتوقعون أن يرتفع بـ1.36بالمئة . وعلى أساس شهري، ارتفعت أسعار المستهلكين بنسبة 0.12بالمئة في أكتوبر، بعد تراجعها بنسبة 0.04بالمئة في سبتمبر. وكان الخبراء يتوقعون ارتفاعا بنسبة 0.11بالمئة، بحسب «الألمانية». وبالنسبة للفترة من يناير إلى أكتوبر، بلغ التضخم 0.93بالمئة.

تحويل 100 مليار دولار من تمويلات صندوق النقد لدول نامية

تعهدت دول مجموعة العشرين بتحويل 100 مليار دولار للدول النامية من إجمالي 650 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وفق البيان الختامي لقمة روما.

وبحسب «الفرنسية»، قال الزعماء في البيان «نرحب بالتعهدات الأخيرة التي تبلغ قيمتها نحو 45 مليار دولار كخطوة نحو طموح عالمي إجمالي قدره 100 مليار دولار من المساهمات الطوعية للدول الأكثر احتياجا». وتسير بذلك دول مجموعة العشرين على خطى قادة مجموعة السبع الذين كانوا قد حددوا كهدف مبلغ 100 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة لتحويلها إلى دول أغلبها إفريقية.

وتوزع حقوق السحب الخاصة وفق حصص كل دولة في صندوق النقد الدولي، لذلك يذهب الجزء الأكبر إلى الدول الأكثر ثراء. ولن تستفيد إفريقيا على ذلك الأساس إلا من 34 مليار دولار، من هنا جاءت فكرة بعض الدول المتقدمة للتبرع بجزء من نصيبها لأكثر الدول حاجة. أعلنت وزيرة المالية الكندية كريستيا فريلاند في روما، أن كندا ستوزع على الدول النامية 20 في المائة من حقوق السحب الخاصة بها في صندوق النقد الدولي لدعم الانتعاش الاقتصادي بعد كورونا.

100 مليار دولار خسائر الاقتصاد الأميركي جراء ارتفاع درجات الحرارة

تهدد درجات الحرارة المرتفعة في الولايات المتحدة حياة العمال الزراعيين واقتصاد البلد على حد سواء، فهذا العام تراجع العمل بسبب القيظ، على ما تفيد إيرما جوميز التي تعمل في مجال الزراعة في كاليفورنيا منذ نحو عشرة أعوام.

ووفقا لـ«الفرنسية»، تروي جوميز التي فقدت زميلة لها وعيها في الحقل أمام عينيها وفارقت الحياة من شدة الحر «الأمر هائل بالفعل وهو قد يحصل لأي منا».

وتضع هذه العاملة قناعا يقيها من دخان الحرائق الحرجية الذي يغطي المنطقة بضباب يميل إلى الحمرة. ويؤدي العمل في حرارة شديدة إلى إبطاء الحركة والإصابة بالتعب والارتباك والإغماء، فضلا عن التسبب بارتفاع في حرارة الجسم قد يكون قاتلا أحيانا.

وتشير التقديرات إلى أن «الحرارة المرتفعة قد تتسبب في كاليفورنيا وحدها بالآلاف من حوادث العمل سنويا»، على ما قال جيسونج بارك عالم المناخ في جامعة كاليفورنيا.

وقد تعذر على إيرما جوميز (37 عاما) العمل لثماني ساعات في هذا الصيف، فكسبت 1700 دولار في الشهر، أي أقل بنحو 700 دولار من الفترة عينها العام الماضي. ويوازي هذا الفارق بالنسبة لها الإيجار الذي تدفعه.

وتقول كريستينا دال التي شاركت في إعداد دراسة لحساب منظمة «يونيون أوف كونسرند ساينتيستس» غير الحكومية إنه «في مجالات كثيرة من الزراعة، يتلقى العمال أجرا بالساعة أو المهمة، وإذا ما أخذوا استراحات، لا يدفع لهم، الأمر الذي يؤثر في وضعهم المالي».

ولا تقتصر التداعيات على العمال فحسب بل هي تطول الاقتصاد برمته، بحسب دراستين حديثتين، فالبلد يفقد أصلا 100 مليار دولار في العام بسبب تراجع الإنتاجية نتيجة القيظ، وفي غياب تدابير للحد من احترار الكوكب، قد تبلغ هذه الخسائر 500 مليار دولار في 2050، بحسب تقرير صدر في أواخر (أغسطس) عن مركز التكيف التابع لمؤسسة أدريين أرشت-روكفيلر.

وتقول كاثي بوجمان ماكلود مديرة المركز «عندما يكون الشخص أبطأ وتيرة وبحاجة إلى تناول مشروبات منعشة والاحتماء في الظل، تتراجع الإنتاجية من دون شك».

وقد سجل البلد حرارة قياسية في بعض المناطق الصيف الماضي ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع، وفق «يونيون أوف كونسرند ساينتيستس».

ويعمل ثلاثة ملايين أمريكي أسبوعا واحدا على الأقل في حرارة تتخطى 37.7 درجة مئوية، معرضين حياتهم للخطر.

وإذا ما استمر الأمر على هذا المنوال بحلول منتصف القرن، سيعمل نحو 18.4 مليون شخص لأكثر من أسبوع في حر شديد، ما يستلزم مزيدا من الاستراحات للحفاظ على صحتهم.

وتقول كريستينا دال «كل فرد، بغض النظر عن منصبه، سيتأثر بتداعيات تراجع الإنتاجية، وهؤلاء الأشخاص «يزرعون قوتنا ويحصدونه ويسلمون الطرود ويسهرون على صيانة مبانينا وطرقنا وجسورنا».

وخلصت الدراستان إلى أن الأولوية ينبغي أن تكون لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة لاحتواء الاحترار المناخي.

بكين تسعى للانضمام إلى «شراكة الاقتصاد الرقمي»

قال الرئيس الصيني شي جينبينغ، إن الصين سوف تسعى للانضمام لاتفاقية شراكة الاقتصاد الرقمي، التي تضم حاليا سنغافورة ونيوزيلندا وتشيلي، لتعزيز التعاون الدولي والتنظيم الرقمي. ونقلت وكالة بلومبرغ عن جينبينغ القول في خطاب افتراضي خلال قمة مجموعة العشرين المنعقدة في روما: «الصين تولي اهتماما كبيرا للتعاون الدولي في الاقتصاد الرقمي». وأضاف «الصين مستعدة للعمل مع جميع الأطراف من أجل تطوير سليمة ومنظمة للاقتصاد الرقمي».

ودعا جينبينغ الدول لمناقشة وتنمية القواعد الدولية للحوكمة الرقمية التي تحترم مصالح جميع الأطراف وتنشئ بيئة مفتوحة وعادلة وغير تمييزية للتطوير الرقمي.

وكانت الصين قد اقترحت في السابق مجموعة من القواعد التي تهدف لمنع الحكومات الأجنبية من الحصول على البيانات المخزنة محليا، وذلك ضمن محاولاتها وضع معايير عالمية للفضاء الرقمي.